





# مجلة أضواء

العدد الواحد السبعون ايلول/ 2014

تصدر عن مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء





#### محتويات العدد الواحد والسبعون

الصفحة	المصدر	الكاتب	العنوان	ت
3	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	بهاء النجار	التربية الإسلامية والحوزة العلمية	1
5	الحوار المتمدن	علي قاسم الكعبي	العراق- يقاتل الارهاب مع أصدقاء الارهاب - !!؟	2
8	رؤية	جاسم محمد	انعكاسات مؤتمر باريس لمحاربة الدولة الإسلامية	3
12	صوت العراق	نصير العتابي	زعماء وصقور الكتل خلف قضبان الحكومة	4
14	شبكة الاقتصاديين العراقيين	د کامل مهدي	ملاحظات نقدية حول جولات التراخيص و السياسة النفطية العراقية	5
17	المركز العراقي المستقل للثقافة والاعلام	أ.د. محمد الربيعي	مناقشة هادئة لتقرير "التعليم العالي والبحث العلمى: ارقام وحقائق، انجازات ثلاث سنوات"	6
24	شبكة الإعلام العراقي	إياد مهدي عباس	سياسة العراق الخارجية	7

#### الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية



مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





## التربية الإسلامية والحوزة العلمية<sup>1</sup>



في خطبة من خطب الجمعة أعاد خطيب الجمعة 2دعوته التي أطلقها قبل عامين بأن يكون مدرسو ومعلمو مادة التربية الإسلامية التي تُدرَّس في المدارس العراقية ( وخصوصاً في مناطق الوسط والجنوب) من الوسط الحوزوي أي رجل دين باعتباره متخصصاً في هذا المجال أسوة بباقي الاختصاصات ، فالكيمياء تُدرَّس من قبل مدرسي الكيمياء وهم مختصون بذلك ، والفيزياء تُدرَّس من قبل مدرسي الفيزياء وهم مختصون بذلك ، وهكذا بالنسبة لباقي المواد ، فلماذا مادة التربية الإسلامية لا تدرَّس من قبل المختص بالشأن الإسلامي ؟! وإذا كان للنظام السابق المعادي للإسلام نوايا خبيثة لمحاربة هذا الدين الحنيف فنحن نعيش في ظل نظام يُفترض أنه يكفل حرية الدين والمعتقد ، إضافة الى أن أكثر من ثلثي البرلمانيين والحكومة هم من الإسلاميين ، فلماذا هذا التعامل مع هذه المادة المهمة والأساسية ؟!

وريما يقول قائل: إن مادة التربية الإسلامية تُدرَّس حالياً بالفعل من قبل مختصين في العلوم الإسلامية ، ولكن لا يفُت هذا القائل الكريم أن هذه المادة هي المادة الوحيدة التي أضيفت لها كلمة (التربية) لذا فهي تختلف عن باقي المواد ، فلا توجد مادة التربية الكيميائية أو التربية الفيزيائية ولا غير ذلك ، فهؤلاء المختصون - إن كانوا بالفعل مختصين - يدرّسون المادة كما يدرّس مدرسو ومعلمو باقى المواد لموادهم ولا يربون كما أن زملاءهم يفعلون ذلك ، فمدرسو الكيمياء والفيزياء والرياضيات وغيرهم لا يربون وإنما يعطون مادة علمية بحتة لأن موادهم لا تهتم بالتربية ، أما مادة التربية الإسلامية فيجب أن يهتم مدرسو ومعلمو هذه المادة بها كتربية قبل أن تكون مادة علمية ، وما نراه على أرض الواقع أن مدرسي ومعلمي التربية الإسلامية في أحسن الأحوال يهتمون بمادتهم كمادة علمية فيطالبون الطلاب والتلاميذ بحفظ نص قرآني أو حديث شريف أو أسباب النزول لآية معينة أو تفسيرها ، أما تربية الطلاب تربية إسلامية بما تتضمنها من تربية عقائدية وفقهية وأخلاقية فهذا لا نجده موجوداً في المدارس العراقية ، ولا نجد مدرسي ومعلمي التربية الإسلامية قادرين على تربية جيل تربية إسلامية ، إذ نجد كلما تقدم الطالب في مراحله الدراسية يبدأ - وليس كل الطلاب ولكن الأغلب - بتقليد الثقافة الغربية وينسى الثوابت الدينية ويصبح لكل طالب طموح بتكوين علاقة شرعية أم غير شرعية بالجنس الآخر وغير ذلك ، فأين التربية الإسلامية التي قام بها مدرسو ومعلمو التربية الإسلامية في المدارس العراقية ؟ إ

وكل دول العالم المتحضر عندما يريدون أن يؤسسوا لنهج جديد كي ينعكس على الواقع في

<sup>1</sup> بهاء النجار - مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية

<sup>2</sup> وهو الشيخ كامل الباهلي أحد خطباء جمع البصرة





المستقبل يبدأون بالمدارس وبتغيير مناهجها واسلوب تعليمها كي ينشئوا جيلاً جديداً ، وهذا نجده على مستويات بسيطة نوعاً ما مثل الرياضة ونشر الثقافة البيئية وثقافة اللاعنف وغيرها ، فمثلاً اليابان بعد أن كان مستوى كرة القدم فيها متؤخراً قامت بإعداد مناهج خاصة في المدارس كي ينشأ جيل جديد قادر على تشكيل منتخب لكرة القدم يكون له إنجازات دولية ترفع اسم اليابان في أحد أهم المجالات الحيوية ألا وهي الرياضة.

إذن فليس بدعاً من القول أن نقوم نحن بتهيئة خطة لإعداد جيل جديد مبني على أسس دينية اسلامية تتميز بالتسامح وحب الخير والتضحية ونكران الذات وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة واحترام الرأي الآخر والالتزام بأحكام الله باعتبارها برنامج عمل متكامل لهذه الحياة ، فالعراق - والدول الإسلامية عموماً -تعاني من نشوء جيل من الشباب متميع ذائب في الثقافة الغربية تاركاً لحضارته الإسلامية رافضاً لأي نظرية دينية ، وبدأ أبناؤنا ينظرون للدين بأنه (أفيون الشعوب) كما أراده الشيوعيون.

ووجود علاقة بين الحوزة العلمية والدولة أمر ليس بالصعب كما يتصور البعض فقد سبق وأن قامت الدولة بالاعتماد على الحوزة العلمية في إعداد مرشدين لحملات الحج بهذا الدور ، فليس غريباً أن تكلّف الدولة الحوزة العلمية - وحتى باقي المدارس الدينية - بإرسال رجال دين الى المدارس الحكومية (الابتدائية والثانوية) لتدريس هذه المادة الأساسية.

فإذا كان (الناس على دين ملوكهم) والإسلاميون هم الملوك اليوم فلماذا لا يكون الناس على دين الإسلاميين ؟! لماذا يكون الناس على دين الشيوعيين والإلحاديين والعلمانيين والليبراليين ولا يكون على دين الإسلاميين ؟! وهنا لا أقصد بالإسلاميين كل من إدعى أنه إسلامي من السياسيين وغيرهم وإنما أقصد أن تكون الأسس التي تبنى عليها الدولة عموماً والمدارس - موضوع بحثنا - خصوصاً ضمن الأطر الإسلامية ، على الأقل أن لا يحصل تناقص في مستوى الوعي الديني ونحن بلد أمير المؤمنين عليه السلام أعظم شخصية إسلامية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبلد الحوزة العلمية ذات الألف عام.

ولا أعتقد أن تصدي رجال الدين لتدريس مادة التربية الإسلامية بمنهجها المقرر رسمياً يضر بأحد أو بعرق أو مذهب أو طائفة أو دين ، ولا يختلف أي اثنين على أهمية هذا الموضوع لأنه ليس منهجاً فكرياً يمكن أن يتسلط على باقي المناهج الفكرية ، ولا هذا التصدي يُعدُّ تدخلاً للدين في السياسة أو السياسة في الدين الذي ربما يكون محتملاً عندما يكون المدرسون والمعلمون من الأكاديميين فيثير من يرى تدخل الدين في السياسة إجراماً وإرهاباً.



مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





## العراق ـ يقاتل الارهاب مع أصدقاء الارهاب ـ..!!؟3



ربما جاءت الاجابة وان كانت متأخرة كثيرا لتساؤل شغل الجميع "لماذا لا تتدخل امريكا لحماية العراق المتفق معها في "الاتفاقية الامنية المجهولة التفاصيل .؟ الاجابة كانت بقيام الولايات المتحدة بقيادة تحالف بداءة معالمة تتضح منذ انطلاق مؤتمر "جدة في السعودية عندما اعلنت العربية السعودية عن طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة مع العراق واعلنت انها جادة في فتح سفارتها في العراق وان كان هذا بضغط امريكي واضح جدا....؟؟

ومن ثم تبعة بعدة فترة وجيزة مؤتمر باريس لدعم العراق ومحاربة داعش (مؤتمر السلام والامن)

نعم كانت الاجابة واضحة على الرغم من الشبهات التي تثار حول ماهية هذا المؤتمر الذي يقود تحلفا من 30دولة وما سيتمخض عنه اذ اصبح الشغل الشاغل ونحن لسنا هنا بصدد كلمات تصدر في بيان ختامي يقرا امام الكاميرات وتتلقفه وسائل الاعلام بقدر ما نريد افعالا تتلائم وحجم التحدي الذي يمر به العراق والمنطقة ككل في ظل تطور كبير جدا على الارض للحركات الارهابية المتمثلة بداعش واخواتها في التفكير والمنهجية واهدافها في التوسع يقابلها عدم وضوح في الروى وعدم الجدية في التصدي لهذا التوسع من قبل الدول التي رفعت اليوم شعار الثائر من داعش .؟؟

الدبلوماسية العراقية بثوبها العربي العراقي الجديد تقودا حملة كبيرة جدا لتعريف المجتمع العربي والدولي بخطورة المرحلة وحجم التحدي وان كان العراق لا يعول كثيرا على العرب كونهم اي العرب لا يبتعدون عنا سوء عدة كيلو مترات وهم يعلمون اخبار العراق قبل ان نعلمها نحن اهل البلد..؟

فمنذ الاعلان الرسمي لتشكيل حكومة العبادي ودخولها حيز التنفيذ بدأت الدبلوماسية العراقية وبأعلى المستويات بالتحرك يمينا و شمالا علها تجد من يستمع لها وفعلا بدأت في الجهة الاخرى دول العالم متمثلا بأمريكا بالتحرك سريعا في شعارا رفعت امريكا هو محاربة داعش والارهاب وكانت الدعوى الاولى للعراق في الحضور "مؤتمر جدة مع العربية السعودية والجلوس في طاولة واحدة بعد قطيعة كبيرة شهدتها الدبلوماسية العراقية مع دول المنطقة العربية بعد اتهامات من قبل الطرفين في لعب دورا سلبيا مع بعضهم البعض والتدخل في الشأن العراقي وهذا معلوم واضح لدى القارئ.

المهم في الامر هو حصول تو فق دولي على مشاركة فعالة تقوم بها امريكا ودول العرب و الغرب بمساعدة العراق في الحرب ضد داعش لكن هذا التحالف الكبير الذي تقودة امريكا غير واضح المعالم اذا ما علمنا ان التحالف استبعد دولا كسوريا التي تقاتل الارهاب منذ اكثر من

3 علي قاسم الكعبي - الحوار المتمدن

مركز أضواء للبحوث والدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير



3 سنوات وكذلك تم استبعاد ايران التي لديها من القوة والنفوذ للعب دورا مهما في حسم هذا الملف الخطير؟

وكذلك اثار تساؤلا اخر على ان تنظيم داعش كان لطوال فترة (3) اشهر جاثم على صدور العراقيين وامريكا لم تحرك ساكنا بل انها ارسلت اشارات على انها لا تتدخل فى ضرب داعش والغريب كان هنالك اتفاقا يسمح لأمريكا بمساعدة العراق في حالة تعرضه لخطر خارجي فلماذا صمتت امريكا وهذا التحالف عن جرائم داعش تلك الفترة فضلا عن عدم الموافقة على تزويد العراق بالطائرات والاسلحة الحديثة مع انها "امريكا استلمت اموالها مقدما فلا هي تعطى السلاح ولاهي اعادة الاموال الى العراقيين الذين في امس الحاجة الى الاموال نشراء السلاح ولومن الشيطان؟ كي توقف زحف داعش؟؟ تساؤلات كثيرة باتت اليوم بحاجة الي اجوبة منطقية عن ماهية هذا التحالف الذي اجبرنا السير فيه ولانعلم ماذا يجرى خلف الكواليس سواء تصريحات هنا وهنالك في مجملها مؤشرا خطيرا لما ستؤول الية الامور فأمريكا التي خرجت من الباب تريد العودة من الشباك هذا امرا يثير الشكوك وان كانت الغاية المعلنة اليوم هي نبيلة لكننا اعتدنا الشكوك مقدما في هذه التحركات في تحالف تقودة امريكا ودولا داعمة للإرهاب جهارا نهارا بل هي ملطخة بدماء العراقيين كالسعودية وقطر وتركيا اللتان تدعمان تنظيم الداعش المنعوت لديهم "بثورة العشائر فكيف تكون ضد داعش وهي من تساند داعش وتمده فكريا وعقائديا وعسكريا هذا امرا يكاد لا يصدق مطلقا !!! وقد تشاطرني الراي اكيدا .!!! كما ان الغريب في الموضوع هوربط الملف العراقي بالملف السوري وهذا شيء اخر مستهجن فأمريكا وتحالفها تنظر الى داعش والارهاب بمعياران مختلفان فهي تمنع سوريا التي تقاتل الارهاب منذ سنوات وروسيا وايران في حين تسمح للسعودية وقطر وتركيا التي بذرت وصنعت داعش في مختبراتها التي لم تعد سرية اليوم!

المهم في الامر ان الشارع العراقي وهذا المهم قد انقسم الى عدة اقسام خاصة بعد اعلان التيارات السياسية التي لديها الاجنحة العسكرية بوقف القتال والانسحاب فورا عند بدء العمليات العسكرية الامرية الامريكية التي اعتبرتها بالاحتلال الجديد هذا الامر قد ادخل الحكومة في متاهات كبيرة اذا ما علمنا ان الاجنحة العسكرية الرافضة للتدخل الامريكي كالتيار الصدري وجناح المجلس الاعلى العسكري وتنظيم بدر وكتائب حزب الله والعصائب اي ما بات يسمى" بالحشد الشعبى" سوف ينسحب من القتال ضد داعش وهذا امر خطيرا جداجدا ..!؟

لان الدور الذي لعبة الحشد الشعبي كان كبيرا في التصدي لداعش واستطاع ان يوقف احلام داعش بالصلاة في بغداد واحتلالها وهذا كان هدف داعش منذ بدء حملتها فهذه الفصائل التي كانت تعمل بفتوى المرجعية حطمت كل احلام داعش في الجلوس على عرش الامارة في بغداد كذلك في الجهة الاخرى بدء حديث كبيرا بين عامة وبعض المتخصصون في الشأن السياسي والمثقفين في ضرورة انسحاب العراق من الحلف الذي ربما سيعيد العراق الى المربع الاول حيث الاحتلال وعندئذ سوف ندخل في النفق المظلم مجددا كون المعارضون لا يعلمون مثلا من يغطي نفقات المعركة هذه وماهي اهدافها الاستراتيجية القريبة والبعيدة ومتى تحقق اهدفها ؟ هذا ان تحقق ؟

ولنترك الشتائم قليلا ونتكلم بموضوعية فان أعلان هذا التحالف هل سيكون اول الغيث ؟ وتتبعه

مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء





إجراءات اخرى مثلا؟ ام يبقى في اطار التهديد والوعيد. ؟ اننا سعدنا عندما استمع الغرب لرسلتنا في اعلان تنظيم داعش منظمة ارهابية يجب تصفيتها ؟ لكن هذا لا يمنع البعض ممن لازال يراودهم الشك بكل شيء تقوده بعض الدول لان الغريب ان هذه الدول التي تدعم التحالف هي نفسها الدول التي تدعم داعش بكل مااوتيت بقوة فمثلا السعودية لاتزال فتاويها الرنانة والغريبة تدعو للانضمام لداعش ولم تعتبر داعش تنظيما ارهابيا يجب محاربة فكريا اولا وايقاف ولجم المنابر التي تدعو لقتال المسلمين ومن الناحية العسكرية فالمؤسسة العسكرية لازالت هي الاخرى تجند الشباب من كل البلدان وتنظمهم في معسكرات وتوفر لهم كل الدعم وهذا ما جاء باعترافات عناصر داعش الذين تم القبض عليهم مؤخرا" ومن ناحية اخرى فأنها سخرت كل وسائل الاعلام من اجل اظهار داعش بوجه حسن وما هو الا" ثورة لعشائر المحامية لحقوق السنة وليس تنظيما ارهابيا لكن سرعان ما نقلب السحر على الساحر وظهر الوجه الحقيقي لداعش عندما قتلت كل الحياة وفتكت بالمسلمين والمسيحين والا يزيدين عندئذ دق ناقوس الخطر عند العربية السعودية التي كافأتها داعش بشمولها بحكومتهم العتيدة واعلان الخلافة حتى على السعودية اما قطر فقد فعلت مالم تفعله السعودية واكثر وتركيا" الام التي تبنت فكرة الاخوان وبعد فشل مشروعها الاخواني المصرى خططت الى مشروع اكبر وهو داعش والنصرة فهي اليوم متحيرة بين الذهاب الى اوربا حيث حلمها الذي طالما كان يراودها وبين العودة الى احضان الماضي حيث الدولة العثمانية التركية المريضة فتركيا من باب تريد ابداء المساعدة للغرب والأوربيين وتستثمر نفوذها عند داعش لتحسن صورتها امام الأوربيين علها تكسب ودهم وقد يكون هذا المفتاح السحرى عندما يقتنع الاوربيون بتركيا ويثمنون جهودهم ويسمحوا لها الدخول الى البيت الاوربي الذي كان عصيا عليها لسنوات ؟ وفي كلا الحالتين تركيا هي من يستفيد اكيدا .... اما في الملف العراقي وهو الاهم. وما تسرب من معلومات عند اتفاق امريكي عراقي لعودة بعض المطلوبين للقضاء العراقى والذى كان عن طريق وفد برئاسة وزير المالية السابق رافع العيساوي لمناقشة عودة نائب الرئيس السابق طارق الهاشمي والنائب المتهم بقضايا إرهاب محمد الدايني.. هذه شروط أمريكية لإعادة إنتشار جديد للسنة في العراق بضغط سعودي لاعتبارات مرتبطة بنوع التحرك ضد داعش والذي يحتاج الى تنسيق مع المنظومة السنية وعلى الشيعة أن يستجيبوا لا أطروحات امريكية هذا امرا غريبا جدا وقد يكون بمثابة اطلاق رصاصة الرحمة في قلب هذه الحكومة المعول عليها كثيرا من الداخل والخارج وقد يفضح اكذوبة قتال داعش وشعار امريكا في مقاتلة داعش فهذا ليس قتال داعش انما هو اعادة خلط الاوراق والمجيء بعناصر تتناغم مع مشروع امريكا وفى اغراق المنطقة في صراعات داخلية وهي تعطى انصاف الحلول وتترك الباقي نهايته مفتوحة و مجهولة حتى تتدخل متى ما تشاء وفي أي وقت تشاء وهذا الغريب الذي دعنا بالسؤال كيف يقاتل العراق الارهاب مع اصدقاء الارهاب؟ وننتظر القادم عسى ان يحمل البشارة وغدا لناظرة قريب



مركز أضواء للبحوث والدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





### انعكاسات مؤتمر باريس لمحاربة الدولة الإسلامية4



أكد الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، يوم 12 سبتمبر 2014، أن بلاده تتضامن مع العراق سياسيا وأمنيا لمواجهة العدو المشترك تنظيم "الدولة الاسلامية" وبين أن مؤتمر باريس 15 سبتمبر 2014 يهدف الى تنسيق الدعم من اجل وحدة العراق ومحاربة هذا التنظيم. لكن هنالك الكثير من السيناريوهات التي طرحت قبل هذا الاجماع الدولي والاقليمي، تتعارض مع تصريحات أولاند منها، تقسيم العراق طائفيا الى ثلاث دول وعزل القوات العراقية بالكامل من المشاركة بأي جهد عسكري في المناطق ذات المكون السني. التحدي الذي يواجه هذا المؤتمر هو احتمال عدم مشاركة حيدر العبادي رئيس الحكومة العراقية الجديد والموقف، هو التحدي الاخر. ياتي المؤتمر مع بث التنظيم فديو عملية ذبح ناشط بريطاني "ديفيد هينز" وهذا يعني بان فرنسا ممكن ان تواجه تهديدا مشابها لبريطانيا.

اكد وزير الخارجية الفرنسي، أن بلاده ستشارك في الضربات الجوية التي تستهدف مواقع "الدولة الاسلامية" في العراق عند الضرورة. فرنسا شهدت هذا العام حركة نشطة بعقد مؤتمرات اوربية على اراضيها لمواجهة التنظيمات الارهابية في سوريا وكذلك في افريقيا ابرزها نايجيريا وشمال المغرب الاسلامي منها الجزائر وتونس وليبيا. جائت الخطوة الفرنسية هذه، في اعقاب اجتياح تنظيم "الدولة الاسلامية" الى سد مدينة الموصل شمال العراق شهر ايلول 2014 وتهديد اقليم كوردستان الحليف الى الغرب وبضمنها باريس. يشار ان اقليم كوردستان العراق يرتبط بعلاقات وثيقة مع باريس وهنالك نشاطات لمنظمات المجتمع المدنى متعددة مابين الطرفين.

تداعيات التحالفات الدولية والاقليمية في مواجهة " الدولة الاسلامية"

جعل اقليم كوردستان العراق، منطقة عسكرية تضم مزيدا من القواعد العسكرية بديلا الى القواعد الاميريكية في تركيا والمنطقة.

تدفق وكالات استخبارية على اقليم كوردستان العراق، اكثر من اجل جمع المعلومات.

التد خل سيتم بغطاء سياسي عربي أقليمي وسيكون مشرعن دوليآ.

عسكرة المنطقة بالكامل، فألمنطقة الشمالية والشمالية الغربية تحولت الى مجاميع مسلحة مع تحالفاتها مع "الدولة الاسلامية" ومحافظات العراق الاخرى باتت تشهد عمليات تطوع في قوات الحشد الشعبي الى جانب القوات النظامية العراقية والميليشيات، لتعلن عسكرة العراق بالكامل.

عسكرة العراق، المنطقة الشمالية والشمالية الغربية ذات الغالبية السنية ضد ايران.

4 جاسم محمد - رؤية



ظهور حلول سياسية في سوريا بعد ان فشل جنيف 2.

استنفار فروع التنظيم والجماعات "الجهادية" المتحالفة مع "الدولة الاسلامية" في المنطقة اشدها لبنان و مصر وشمال افريقيا، واعطاء مبرر لها لمواجهة التدخل الغربي في المنطقة. استقطاب الارهاب في المنطقة بدلا من العدو "البعيد" مثلما حدث بعد غزو العراق 2003. تصاعد الخلافات والانشقاقات السياسية داخل دول المنطقة المشتركة في هذا التحالف حول نوعية وتفاصيل الحملة ضد "الدولة الاسلامية".

أن قرار هولاند بعقد مؤتمر لمواجهة "الدولة الاسلامية" ممكن تفسيره بانه يعكس السياسة الفرنسية داخل الناتو، والتي احيانا تنفرد بقراراتها بعيد عن المظلة الاميركية رغم عدم اختلافها وهي عكس سياسة بريطانيا التابعة الى واشنطن.

يأتي مؤتمر باريس في اعقاب مؤتمر جدة 11 سبتمبر لمواجهة "الدولة الاسلامية" في العراق وسوريا وفي اعقاب توضيحات اوباما حول إستراتيجيته لمواجهة "الدولة الاسلامية". وتعتبر فرنسا واحدة من اكثر الدول الاوربية التي شهدت تدفق "الجهاديين" الى سوريا وبعدها العراق، غالبيتهم من اعمار مبكرة الى جانب بريطانيا والمانيا وهولندا وبلجيكا. اعداد المقاتلين الاجانب من اوربا تراوحت مابين 200 - 400 مقاتل من كل بلد وبمجموع ربما لايصل 1500مقاتل، رغم وجود تفاوت في هذه الاحصائيات. المشكلة في سياسات اوربا وكذلك واشنطن، إنها إستراتيجيات منقوصة وغير كاملة بالنسية للمنطقة، اي انها تعالج مشكلات الغرب مع "التنظيمات الجهادية" دون معالجة حقيقة للارهاب في منطقة الشرق الاوسط. يشار ان دول المنطقة هي التي يجب عليها اتخاذ سياسات لمعالجة الارهاب، لذا هنالك اجماع بأن الحل السياسي هو الاهم قبل الخيار العسكري.

#### النوايا الحقيقية لمحاربة الارهاب

يبقى السؤال، وهو لماذا هذه الدول تجاهلت تدفق المقاتلين الاجانب ان لم تكن بعض دول اوربا متورطة بدفع هذه الجماعات للقتال في سوريا والعراق، ربما من اجل الحصول على مقاتليين هناك للقتال عنها بالوكالة ولماذا ترك الغرب تنظيم "الدولة الاسلامية" ان يتوسع ويصل الى هذا الحجم؟ إن الامكانيات التي يتمتع بها تنظيم "الدولة الاسلامية" ومرونة حركته وتنقلاته مابين العراق وسوريا ومدن اخرى كانت مكشوفة وهي تستخدم المعابر الحدودية الرسمية التي سيطر على البعض منها مابين العراق وسوريا ومابين سوريا وتركيا واخيرا سيطرته على المثلث السوري العراقي التركي. هذه الاسئلة من شأنها تثير التساؤلات حول النوايا الحقيقية من هذا التوجه الدولى والاقليمي في المنطقة تحت محاربة الارهاب.

تسربت معلومات عن طريق وسائل الاعلام، عن وجود سيناريو معد مسبقا لتقسيم العراق، اي ايجاد اقليم سني، يضم اغلب المناطق التي سيطر عليها "الدولة الاسلامية" منذ يونيو 2014، بعد عزل التنظيم عن العشائر السنية والمجموعات المسلحة الاخرى. خارطة الاقليم الجديد يشمل الموصل وصلاح الدين والانبار ومدن اخرى يسيطر عليها الاقليم، يهدف الى ايجاد حزام امني ضد ايران.

صوت مجلس الأمن الدولي بالإجماع، يوم 15 او غست 2014، على قرار قطع التمويل عن كل من تنظيمي داعش "الدولة الاسلامية" وجبهة النصرة. جاء قرار مجلس الأمن رفضا لممارسات تنظيم داعش واعتمد القرار تحت الفصل السابع. إن اصدار الامم المتحدة قرارها

مركز أضواء للبحوث والدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org



حول العراق جاء ايضا تحت البند السابع، وهو يعيد للاذهان اصدار المجلس قراره حول ليبيا ذي الرقم 1973 تحت البند السابع عام 2011 للاطاحة بالقذاقي والذي نتج عنه الفوضى الليبية، وهذا مايثير المخاوف من اعادة السيناريو الليبي في العراق. واشنطن وباريس تريدان ادارة الصراع واستمراريته في العراق وسوريا، دون وجود حلول حقيقة لهذا الصراع. ارتباطات "الدولة الاسلامية" بتركيا

إن عودة الولايات المتحدة والتحالفات الغربية الى المنطقة من شأنها ان تمثل تهديدا الى الامن القومي، رغم محاربة الارهاب وهذا يعني ان النتائج المتوقعة من هذه التحالفات تعتمد على النوايا الحقيقية وعلى السياسات على الارض بضرب الاهداف المحددة دون استنزاف قوة دول المنطقة العسكرية والاقتصادية. هذه الشكوك تأتي بسبب ما نتج عن سياسة واشنطن في "الحرب على الارهاب" عام 2001 ومانتج عنه تدخل الناتو وفرنسا في تغير نظام القذافي عام 2011.

إن ما تقوم به "الدولة الاسلامية" هو اعادة رسم خريطة المنطقة مذهبيا، واعادة ظهور التنظيمات "الجهادية" المتشددة بعد ان تم كبحها في مصر وارتداد "ثورات الربيع العربي" وما يرجح هذه الفكرة هو ان كل من الاخوان وتنظيم الدولة الاسلامية مرتبطان بتركيا. الموقف التركي الاخير بعدم المشاركة العسكرية بضرب التنظيم تثير الكثير من الشبهات حول علاقة حكومة اوردغان بهذا التنظيم.

#### سياسات اوربية

يتبع الغرب سياسات خاطئة ومواقف مزدوجة في مكافحة لارهاب، في الوقت الذي تقول به الاتفاقيات ومحاضر اجتماع دول الاتحاد الاوربي على ايجاد علاقة جيدة مع الدول الجارة، اي الضفة الاخرى من البحر الابيض المتوسط وان سياسات مكافحة الارهاب وتأمين الامن القومي لدول اوربا يكون بمشاركة الاتحاد الاوربي للدول التي تتعرض الى الارهاب في المنطقة هذه الدول كانت تتخذ قراراتها في مكافحة الارهاب بشكل منفرد رغم اجتماعاتها واتفاقياتها داخل الاتحاد الاوربي، لكن عام 2014 يعتبر تحول في سياسات الاتحاد الاوربي بعد اجتماعاته المتعددة ابرزها في شهر يونيو 2014 في بروكسل، الذي استضاف به بشكل استثنائي تركيا لحضور الاجتماع ولتكون القرارات الاوربية جماعية وموحدة.

لكن استبعد وزير الخارجية الألمانية فرانك فالتر شتاينماير في يوم 10 سبتمبر 2014، مشاركة بلاده في المغارات التي تعتزم الولايات المتحدة شنها على تنظيم "داعش" في العراق وسورية. وقال شتاينماير، عقب لقائه بنظيره البريطاني فيليب هاموند في برلين "لم يطلب منا ذلك ولن نفعل ذلك" و أعرب هاموند عن تأييد بلاده بريطانيا الشديد للنهج الأمريكي في تشكيل التحالف الدولي.

تحولت سورياً الى ارض "جهاد" للحركات "الجهادية" وهجرة عكسية من دول الغرب التي انتشرت فيها رجال الفتاوى السلفية وادارة شبكات عمل ورفع راياتها في عواصم اوربية. هذه السياسات الاوربية والتي تبين بأنها الى حد هذا التاريخ لم تقوم بحظر "تنظيم" الدولة الاسلامية" رغم انه ولد من رحم تنظيم القاعدة الام المحظور ضمن قرارات الامم المتحدة مجلس الامن. يشار ان القاعدة التنظيم الام تم حظره وفق نظام الجزاءات للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1267 (1999) المؤرخ 15 أكتوبر 1999 وتعزيزه بقرارات لاحقة، وقد

مركز أضواء للبحوث و<sup>10</sup>الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





اتخذت هذه القرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهي تقتضي من جميع الدول اتخاذ التدابير التالية فيما يتعلق بأي فرد أو كيان مرتبط بتنظيم القاعدة حسبما تحدد اللجنة.

التقارير كشفت بان بعض الدول الغربية مازالت غير عازمة على حظر التنظيم. أما ألمانيا فقد اعلنت يوم 12 سبتمبر 2014 أنها تعتبر "الدولة الإسلامية" تنظيما "إرهابيا" واعتبرت أية أنشطة دعم وتأييد وترويج له مخالفة للقانون. الحظر يشمل المشاركة في هذا التنظيم والتجنيد له وأي دعم له بما في ذلك المظاهرات المؤيدة. الخطوة الالمانية جانت في اعقاب تعاظم وجود السلفية "الجهادية" في شوارع المدن الالمانية والتي بدئت تظهر على شكل مجاميع تعطي اوامرها الى اصحاب بيع الخمور والمطاعم والحانات بالتوقف عن ذلك تحت باب الدعوة السلفية. الخطوة الالمانية ممكن ان تعقبها دول اوربية باتخاذ مثل هذه القرارات بسبب ما تمثله السياسة الالمانية من مظلة امنية الى اوربا رغم ان باريس لا تقع تحتها لكنها تتمتع بعلاقات وتوافقات واتفاقيات ثنائية متبادلة مع حكومة المستشارة الالمانية "انجيلا ميركل". مؤتمر باريس، هذه المرة يأتي بمشاركة العراق، وهو ضمن التوجه الجديد لهذا الاجماع مؤتمر باريس، هذه المرة يأتي بمشاركة العراق، وهو ضمن منهج جديد يتضمن توزيع الدولي، الذي بات يراهن على التحالفات المحلية والاقليمية ضمن منهج جديد يتضمن توزيع الادوار. إن مواجهة الارهاب يبقى قائما على السياسات المحلية الداخلية اكثر من التحالفات الدولية، المشكلة التي تواجه العراق هو ان ادارة المواجهة مع " الدولة الاسلامية" تبقى خارج سيطرته، رغم انها تدور على ارض عراقية.

\* باحث في قضايا الإرهاب والإستخبار



مركز أضواء للبحوث و الدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





### زعماء وصقور الكتل خلف قضبان الحكومة 5



بعد تجاذبات كثيرة ومفاوضات صعبة ولدت الحكومة ونالت الثقة من ممثلي الكتل ولا اقول الشعب لان الاغلب الاعم من اعضاء البرلمان يمثلون ارادة كتلهم, والتي لا اتوقع انها تتطابق مع ارادة الشعب تماما بل ربما تكون ارادة تلك الكتل بواد وارادة الشعب باخر المهم ان الحكومة قدمت الى التصويت على برنامجها وعلى اعضائها ضمن المهلة الدستورية, وبدا البرنامج الحكومي الذي عرضه موجزا السيد العبادي برنامجا طموحا وسيكون ملبيا لحاجات قطاعات واسعة من الشعب اذا طبق فعلا على ارض الواقع, لان تجربة العشر سنوات التي مرت عجافًا على البلاد اثبتت أن المعوقات على الأرض أكبر من برامج مكتوبة على الورق وأن اضمرت حسن النوايا وبعد النظر . فالتدخل الاجنبي من خلال ادوات الداخل مثل وسيمثل اكبر المعوقات النطلاق عملية الاصلاح وبناء الدولة, فعمر الحكومات الخمس التي تعاقبت على حكم العراق بعد سقوط الصنم انشغلت بالملف الامنى وانهكها الفساد المالى والاداري, وشهدت البلاد وبعد حادثة تفجير العتبة العسكرية المقدسة انفلات امني وحيثيات حرب اهلية طائفية البعد كادت تعصف بالبلاد وتقلب الاحوال وتقسم البلاد لو لا اللطف الالهي وبقايا الحكمة واطلال الوطنية التى وجدناها عند بعض اولى الامر وصفوة النخبة السياسية, هذه الحادثة وما اعقباها اجج صراعا نجحت الحكومة والقوى التي تمثل ارادة الخير من تحجيم نار هذا الصراع وتطويقها الى اضيق الحدود ولم تنجح في القضاء عليها مما مهد الى تمرير اجندات استغلت البعد الطائفي وحولته من حرب مباشرة علنية الى حرب غير مباشرة خفية وسائلها الافتراء والبندقية وتوفير الحاضنة لكل القوى الساعية لاسقاط العملية السياسية . ومن اهم وسائل هذه الحرب فرية التهميش, حتى اصبح للتهميش معنى غير محدد الملامح والابعاد, وصار اليد الطولى التي تسببت في اهتزاز شرعية النظام عند الكثير من الدول وخصوصا الدول العربية وامريكا وحلفائها . مما مهد الارض لاجراء تغييرات جذرية على طبيعة واسلوب تشكيل الحكومة . وجاء تشكيل الحكومة السادسة لعراق ما بعد النظام الشمولي والتعسفي بهيأة جديدة ووان كانت غير بهية لان الاغلب فيها ممن الفنا وجودهم سواء ضمن افراد الكابينة للحكومات السابقة او الفناهم عرابين لكتلهم السياسية وقادة او صقور لتلك الكتل في صنع الازمة . فهل من فلسفة او مزية دفعت باصحاب القرار اينما كانوا زج زعماء وصقور الكيانات السياسية في تولى مناصب وزارية او تنفيذية ؟ ربما تكون دوائر القرار تلك ادركت إن بقاء هذه الرموز خارج اطار السلطة التنفيذية سيجعل من هؤلاء عناصر عدم استقرار وعوامل اضطراب للعملية السياسية واذا كان الدافع هو ما ذكرت فهذا يعنى إن مصادر القرار الرئيسية المؤثرة في صنع

5 نصير العتابي- صوت العراق





القرار السياسي العراقي إنما تتعكز على اوهام او افتراءات لا وجود حقيقيا لها على ارض الواقع, بمعنى إن الفاعلين الاساسيين يدركون تماما عدم مصداقية ما كان يطرحه رموز سياسية عراقية من طرف محدد ومعروف لكن الاخذ بما طرحه هؤلاء وتصديقه واعتماده يمنح اولي الامر الخارجيين الفرصة لفرض حرب ناعمة ضد طرف المعادلة السياسية الاصعب حليف الامس . فسعت بعد إن وصفته بانه قد ضيع الفرصة لاعادة توازن طرفي المعادلة مستغلة عوامل مساعدة نجحت في استقطاب عناصر مؤثرة في تركيبة ذلك الطرف وجعله بين خياري البقاء تحت ظروف التوازن او تركه لتفاعل مستمر قد ينتج عنه معادلة يصعب معا توازن عناصرها , فكان من ضمن مستلزمات ذلك التوازن هو وجود زعامات وصقور الكتل السياسية في الحكومة بدعوى انهم يستطيعون اتخاذ القرار دون الحاجة الى الرجوع لكتلهم في اشارة ضمنية الى اننا في العراق لا توجد كتل سياسية انما زعماء تتبعهم حشود جماهرية تتباين في حجمها, فالرأى الصواب ما يراه زعيم الكتلة, ويبقى الحشد الجماهيرى عبارة عن كتلة بشرية تكرر ما يقوله الزعيم ولكن بعبارات اخرى او اساليب جديدة , لكن يمكن القول إن وجود هؤلاء في السلطة التنفيذية يفقد تلك الرموز حجة التقول على العملية السياسية وادعاء التهميش وعدم المشاركة من جهة ومن جهة اخرى وجود هؤلاء بكل ثقلهم المحلى والخارجي سيمكنهم من المشاركة فعلا بصنع القرار السياسي والامني والاقتصادي للحكومة, فهل سيكون وجود هؤلاء خلف قضبان الحكومة فرصة حقيقية لاصلاح العملية السياسية ونقل ساحة الصراع من القنوات الفضائية والفضاءات الشعبية الى صراع يجرى خلف قضبان البيت الحكومي, وامام انظارهم ستلوح عصا غليظة, وكومة موزر وحينها سيكون ثمن الخروج كسراً لا جبران له . والبقاء يعنى مزيداً من الموز . نتمنى إن تنهض الحكومة بمهامها وان تنجح في اعادة لحمة السياسيين من مختلف الطوائف, وأن تحل كل المشاكل, وان تستفيد الحكومة الجديدة من الدعم الدولي والاقليمي الذي لم يتحقق لأي حكومة عراقية سابقة لمحاربة قوى الارهاب واعادة اعمار ما دمرته الحرب على الارهاب من خلال مؤتمر مانحين يقدم الدعم المالي والفني لاعادة اعمار المناطق التي اجتاحتها قوى الارهاب وبالاخص الداعشي منها, وتسليح الجيش الذي تاخرت امريكا وغيرها من الدول عن تنفيذ عقود العراق التسليحية معهم لمختلف الذرائع غير المقبولة .



مركز أضواء للبحوث و الدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





## ملاحظات نقدية حول جولات التراخيص و السياسة النقطية العراقية<sup>6</sup>



قد تبدو المناقشة حول جولات التراخيص وما تسمى بعقود الخدمة متأخرة جدا فهي أمر واقع كما قيل والعمل جار بها منذ سنوات، وقد يعتقد البعض أيضا أن نقدها يقع ضمن صراع السياسيين الحاليين لكن المستوى العلمي والجاد للنقاش له الدلالة الأكبر.

إن النفط ليس موضوع مشاريع وعقود مع شركات فقط بل هو من صلب السياسة الإقتصادية برمتها بل القضية الوطنية والكيان الوطني العراقي. ولا أعتقد أن الإعتراض من قبل المعنيين على ممارسات حكومة إقليم كردستان نابعا فقط عن عدم قبولهم بمحصلة تقسيم العائدات النفطية بين الحكومة الإتحادية والإقليم، بل للقناعة بأن لهذه الممارسات أهداف غير ما هو مصرح به وفي غير المصلحة المشتركة للعراق والشعب الكردي. والسياسة النفطية ليست فقط مسألة فنية أو مالية وبالتأكيد أنها لا تختزل بالحصول على أعلى إيراد حكومي بأسرع وقت، وهذا الهدف بدوره خاضعا لعوامل كثيرة ولا ينتج عن مجرد الإسراع في رفع الطاقة الإنتاجية بأعلى وتيرة. ونجد في تجربة العراق الحالية أن إرتفاع عائدات النفط سواء كان بسبب إرتفاع الأسعار أو الإنتاج أو كليهما، لا يضمن حتى تحسن مؤشرات الرفاهية، ناهيكم عن الإعمار والتنمية.

إن ما يؤكده الإقتصاديون ليل نهار ولا أدري إن كنا ناجحون في إيصال الفكرة، هو أن كون السياسة النفطية هي "النجاح الوحيد" من بين القطاعات والسياسات الإقتصادية على حد وصف الأستاذ حمزة الجواهري، قد يكون بعينه النزيف والفشل المبهر، وإن نجاحا في قطاع النفط وحده يصبح عاملا سلبيا وليس حتى حياديا. رحم الله الدكتور عباس النصراوي الذي كان يكرر ما معناه أن من أكبر مشاكل الإقتصاد العراقي هي حاجته إلى النفط كي يتخلص من إعتماده على النفط وهذه معادلة صعبة للغاية.

الكلام عن النفط لا يقتصر على الأداء الفني للقطاع، لكن الموضوع هو كما أشار الأستاذ فاروق يونس أن السياسة النفطية ليست مسؤولية وزارة النفط بل مسؤولية الجميع، أما الوزارة فعليها التطبيق العملي. ولا داعي للخلط بين نقد جولات التراخيص وعدم تقدير جهود وظروف العاملين في القطاع النفطي. إن تقييم الأداء في القطاع قضية منفصلة تحتاج تظافر الجهود ولدينا أمثلة من الدراسات القيمة منها الدراسة التي قام بها الأستاذ حمزة قبل سنتين حول

<sup>6</sup> د.كامل مهدى - شبكة الاقتصاديين العراقيين



أوضاع الحقول والمشاريع وعسى أن يحاول أن يقنعنا أن تحسنا فعليا قد حصل بما يستدعي تقييمه الجديد الذي يختلف كليا عن السابق.

أما آلية جولات التراخيص والإلتزامات والنتائج المترتبة عليها، فهي موضوعا آخرا وقد وضعت هذه الآلية في ظروف نعرفها جميعا ومن قبل شركة أجنبية ودون حوار على نطاق المجتمع ولا حتى الإطلاع الشكلي على أهداف وآفاق السياسة والنتائج المتوخاة. وقد تم إختيار العروض الفائزة على أساس معيارين أساسيين فقط وهما أوطأ تعويض كربح للشركة المتعاقدة من البرميل الواحد وأعلى سقف إنتاجي، والأستاذ حمزة يقول بغير ذلك، لكن النتيجة تدل على أن كل المعايير الأخرى ثانوية، إن لم تكن شروط عامة لا تختلف كثيرا عن شروط التأهيل. والسقوف الإنتاجية المبالغ فيها كانت محصلة لآلية مصممة لتحقيق تلك النتيجة، والكلام عن أن الشركات فرض عليها القبول بشروط تعتبرها غير مجدية يفتقد إلى الدلائل، بل بالعكس تسعى هذه الشركات لتعميم مثال العراق على البلدان النفطية الأخرى رغم أنها بالتأكيد كانت تأمل بامتيازات أكبر. وهذه الشركات وخاصة كبرياتها ليست حكومية كما ذكر، ولكن لها أدوار إستراتيجية بالتأكيد. والخطر هنا هو من الدور الإستراتيجي المفروض على البلدان النفطية بتلبية حاجات السوق العالمية بغض النظر عن مصلحة البلد المنتج نفسه، ولنا دليلا على ذلك في تفاخر السياسيين بدخول العراق سباقا مع السعودية على موقع البلد الأول في التصدير. إنَّ قرار الدخول بمعظم الحقول العملاقة مرة واحدة وقرار تسليم حقول الشركات الوطنية لإدارة مشتركة أصبحت المبادرة فيها للشركات الأجنبية هو ما يثير الحفيظة وإن أردنا أن نخوض ببعض التفاصيل، فعلينا أن نسأل لماذا لم تطرح أهم وأكبر الحقول لتراخيص مشروطة بقيام الشركات بإستثمارات حقيقية في التكرير والصناعات ذات العلاقة، ولماذا نتذكر الآن فقط حاجتنا لهذا النوع من الإستثمار ونسعى لتطوير ما تبقى من الحقول العملاقة كى نستدرج شركة أجنبية لعمل إستثماري مطلوب، أو نتذكر مناطق أو حقول حدودية بحاجة إلى تطوير للحفاظ على حقوق العراق من التسرب للدول المجاورة، أو ربما نتذكر الآن فقط حاجتنا لعلاقات تجارية إستراتيجية فنفكر بمنح رقع جديدة لشركات هندية مثلا؟ والتساؤلات يمكن أن تطول، ولا ننسى أكسون وغيرها بعد الإلتزام بكل هذه العقود، شرعت بالقيام بعمليات تعتبرها الحكومة غير قانونية وبالتالى فهي سرقات علنية للنفط فهل لنا أن نسأل عن سبب عدم مقدرة الحكومة على طرد أكسون من حقل غرب القرنة؟ هل أن العقد هو فعلا مجرد عقد خدمة يمكن للعراق أن يلغيه بإمهال الشركة مدة قصيرة حسب رأى الأستاذ حمزة؟ وما معنى فكرة بيع أكسون للعقد ان كان الأمر كذلك؟

وفي كل الأحوال، ليس من المهم تسمية العقود بل فحواها ومنها طول الأمد والتحكيم الخارجي وشرط الإجماع في القرارات الإدارية، أي شرط موافقة الشركة الأجنبية رغم أن الكلف كلها يدفعها العراق. ويبدو لي أن الأستاذ حمزة ينظر إلى طول أمد العقد على أنه عنصرا إيجابيا بإفتراض أن الشركة ستبقى إلى النهاية خير من سيعمل على تحقيق أعلى معامل إستخلاص، وهذه فرضية تتناقض مع ما هو معروف عن ممارسات هذه الشركات وتفترض أيضا أن العقود ستمدد إلى حين الإستنزاف النهائي للنفط. وحين تشمل العقود معظم إن لم نقل كل الثروة النفطية لاحقا، فإننا أمام فقدان كامل للقدرة الوطنية على التحكم بالسياسة النفطية كما أشار الأخ الدكتور كامل العضاض. ومن الواضح أن أمد العقد ذو علاقة بطبيعته، فنحن لا نتحدث هنا

مركز أضواء للبحوث و<sup>1</sup>الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء





عن عقد صيانة أو خدمة ذو حدود ومعالم ثابتة إلى حد بعيد، بل أن طبيعة إلتزامات الشركة المتعاقدة وعملها سيختلفان كليا بعد فترة التطوير وستنخفض أعباء هذه الإلتزامات على الشركة وتستمر بجنى الأرباح فقط. وحتى قبل ذلك وخلال الفترة التى توصف فيها عمليات الشركة كإستثمار، تسمح هذه العقود بإسترداد سريع لنفقات الشركات وخاصة في حقل الرميلة. كذلك، فإن مردود الشركة حسب بنود العقود سيرتفع مع الزمن إلى ذروة تنتهي بمرحلة إستنزاف الحقل، وأهم من ذلك، أن أرباح الشركة لا تقتصر على هذا التعويض وهو بحدود دولارين ناقصا الضريبة. بل هناك عناصر مهمة من كلف التطوير والإنتاج التي تحتوي على عناصر ربح للشركة المتعاقدة أو لفروعها في الخارج، وبالتأكيد أن المبالغة بالتكاليف لا تنجم فقط عن ظروف العراق الحالية بل لأن رفع الكلفة لا يضر بمصلحة الشركات الأجنبية إن لم يفدها بالفعل. ويخبرنا الأستاذ حمزة أن التكلفة الإضافية هي بما يقرب دولار واحد للبرميل، والواقع أن الجزم في أمر كهذا يحتاج جهود كبيرة وإفصاح حقيقي ومتابعة جادة لا للمصاريف الحالية فقط، بل للمشاريع القادمة والمطلوبة وأنا لا أعرف كيف توصل الأستاذ حمزة إلى هذا الرقم ونحن أمامنا برنامج غير محدد لحد الآن وأمده ربما عشر سنوات لحين وصول إنتاج الذروة حسب ذكره. أعتقد أننا بحاجة إلى تظافر الجهود العلمية والفنية في هذا المجال وأشير إلى أهمية ما ذكره الدكتور على مرزا عن أهمية الإفصاح الجدي عن المعلومات الخاصة بالعقود والمشاريع النفطية، وتجدر الإشارة إلى أنه هناك شكاوى داخل البرلمان من عدم معرفة أوجه إنفاق المبالغ المخصصة للعقود النفطية.

وبالتأكيد إن الكوادر العراقية تبذل قصارى جهودها لمنع الشركات من إستنزاف موارد البلاد في تكاليف مبالغ فيها، ولكن المهم عدم التقليل من حجم الجهد المطلوب ولابد من الإعتراف بأن السباق بين المركز والإقليم والإقدام على أسرع عملية إستخراج للموارد النفطية نتيجته الحتمية هي إضعاف السيطرة على الأعمال والتكاليف، وقد لا يكفي التعديل الذي أجري على العقود بتخفيض إنتاج الذروة في الحفاظ على مصلحة العراق. والوقت ربما لم يفت لتصحيح أكثر جذريا، وفي رأيي أن كون الإتفاقيات والعقود والمشاريع أمرا واقعا بالفعل كما أشار د. على مرزا، لا يعني عدم إمكان التغيير. هناك حاجة إلى تصور إستراتيجي واضح لمستقبل القطاع النفطي وعلاقته بالإعمار والتنمية، لا أن نسمع بين حين وآخر بجولة تراخيص جديدة ترهن ما تبقى من الثروة الوطنية لحساب شركة أجنبية. ولا يفي الكلام عن إستراتيجية للقطاع تقوم بصياغتها شركة إستشارية، فالإستراتيجية هي عملية إجتماعية سياسية إضافة إلى طابعها الإقتصادي والفني. وبعكس ذلك يمكن أن تعم الفوضى وتطل بؤر الفساد في أكثر من مكان وتسعى للتعاقد على الثروة النفطية بعيدا عن المرجعية والقرار الوطنيين.



مركز أضواء للبحوث و الدراسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





## مناقشة هادئة لتقرير االتعليم العالي والبحث العلمى: ارقام وحقائق، انجازات ثلاث سنوات"



اصدرت حديثا وزارة التعليم العالى والبحث العلمى تقريراً عن عمل الوزارة خلال السنوات 2011 - 2013، حمل عنوان "التعليم العالى والبحث العلمى: ارقام وحقائق، انجازات ثلاث سنوات". ولاهميته مهد له الوزير الاستاذ على الاديب معتبرا ان ما "تحقق من حلقات تطوير المنظومة التعليمية في العراق خلال هذه الاعوام، كان بوابة حقيقية لاستعادة العراق دوره الفاعل في النظام التعليمي العربي والاقليمي، كمقدمة لعودته الى مصاف الدول المتقدمة في شتى المجالات المعرفية."

تضمن التقرير احصائيات وتفاصيل عن عدد من المعايير المهمة كالبعثات الدراسية خارج العراق والتوسع الافقي والعمودي للجامعات والدراسات العليا، وبرنامج البعثات البحثية والتعليم الاهلى وانشاء الجامعات والبنيات التحتية والمرافق.

بالرغم من طبيعة مثل هذه التقارير الانجازية هناك انتقائية وتركيز مفرط على الارقام والمؤشرات التي تؤكد التطور الحاصل في اعداد الطلاب والجامعات والمبتعثين. صحيح ان العراق حقق معدلا متقدما في زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي وبدأ يقترب من المعدلات العربية والعالمية، لكن حتى هذه الأرقام والمؤشرات لا تليق بسمعة وصورة التعليم العالى العراقي.

حظي قطاع التعليم العالي منذ عام 2003 باهتمام كبير من أجل زيادة عدد الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد العالية بناء على فلسفة مفادها ان هناك نقص كبير في حملة الشهادات العالية مقارنة بدول المنطقة، وهي لا تسد حاجة السوق والمجتمع للاختصاصات العلمية لذا فان زيادتها ستنقل المجتمع من التخلف إلى التقدم.

ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة، ووزارة التعليم العالى خاصة، والمجتمع بوجه عام مع هذا فان ستراتيجية الوزارة وحسب ما جاء في التقرير تتركز على زيادة عدد الملتحقين بالجامعات. هل يمكن ان تكون هناك حاجة كبيرة للخريجين في الوقت الذي تتزايد فيه اعداد العاطلين عن العمل من الخريجين؟ هل يكون الدافع

<sup>7</sup> أ.د. محمد الربيعي - المركز العراقي المستقل للثقافة والاعلام





هو مجرد اللحاق بالنسب العالمية للملتحقين بالتعليم العالي من دون الاخذ بنظر الاعتبار اضرار هذه السياسة على النوعية.

شهدت الثلاث سنوات السابقة، خصوصاً، توسعاً ملحوظاً في عدد الجامعات حيث ارتفع هذا العدد من (19) جامعة إلى (29)، وهو رقم تخطى ما رسمته الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق للسنوات 2011 الى 2000. تم قبول 160 الف طالب وطالبة في عام 2014-2013 في الدراسة الصباحية فقط وبزيادة قدرها 22% على عدد الطلاب المقبولين في عام 2010-2011. كما تم اضافة 96 كلية و217 قسما و48 فرعا في الجامعات العراقية بالإضافة إلى عدد من المعاهد العليا في التخصصات التقنية والطبية المختلفة. وارتفع عدد الطلاب في الدراسات العليا بنسبة 56% في خلال سنتين وارتفع عدد الكليات الاهلية من 26 كلية في عام 2010 الى 39 كلية في عام 2013 تضم اكثر من 105 الاف طالب وطالبة. ويبدو ان عدد الطلبة في الدراسات الاولية من التعليم العالى ارتفع من حوالي 416 الف الى اكثر من 554 الف في غصون ثلاث سنوات (اي بزيادة نسبتها 33%) وارتفع عدد طلبة الدراسات العليا من حوالي 17 الف الى 30 الف (بزيادة نسبتها 76%)، وفي مقابل هذا الارتفاع الكبير لم يرتفع عدد التدريسين من حملة الدكتوراه الا بنسبة 23% (من حوالي 12899 الى حوالي 15915 ) وما يدعو للاسف انه لا تتوفر اية معلومات عن تحسن مستويات التدريسين وزيادة معارفهم خلال هذه الفترة، ولا عن حدوث تغيير ملحوظ في النسبة العالية جدا للتدريسين من حملة الشهادات المحلية، ولا عن معدل الزيادة في الاجهزة والمعدات والانظمة الالكترونية والتي يتوقع ان ترافق الزيادة الهائلة الحاصلة في عدد طلبة الدراسات العليا. وبالرغم من ان التقرير يؤكد على قدرة الوزارة على استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلاب توجد ادلة تؤكد العكس وهي تأتى من العمداء ورؤساء الاقسام والذين يؤكدون ان الوزارة تفرض عليهم اضعاف الطاقة الاستيعابية لكلياتهم واقسامهم خصوصا من طلبة الدراسات العليا. ومع الاسف لم يوفر التقرير اية معلومات عن التطوير (او التراجع) الحاصل نتيجة هذه الزيادة في عدد الطلاب في مستويات التعليم والتعلم ومعايير الجودة والاداء خلال فترة الثلاث سنوات. الخطوة الايجابية التي نلمسها في التقرير هو ان الجامعات الجديدة قيد الانشاء والتوسع المستقبلي للجامعات القديمة سيمكنها من استيعاب الاعداد الكبيرة من الطلبة.

بالرغم من معرفتنا الوثيقة بجهود الوزارة الجادة والمهمة في مجال الجودة والاعتماد الدولي لا نفهم عدم اهتمام التقرير بهذا الموضوع الحيوي، فالتقرير لا يتضمن الا معلومات مقتضبة في صفحتين عن ضمان الجودة وتقويم الاداء وهي لا توفر ارقام ومؤشرات كافية تتعلق بالنوعية، مع ذلك نستطيع الاستنتاج اعتمادا على فرضية "كلما زاد الكم نقص الكيف"، ان هذه الزيادة السريعة في عدد التدريسين المتدربين في السريعة في عدد التدريسين المتدربين في جامعات الدول المتقدمة ستؤدي الى انخفاض مستوى المعرفة والتدريب عند الطلاب والخريجين يرافقها زيادة في التركيز على انماط التعليم التقليدية كالتلقين واهمال وظائف التعليم والتعلم الاخرى، وبدورها يمكن ان تؤدي الى التوسع في التعليم النظري على حساب التعليم التطبيقي والتقني.

مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org



تؤكد سياسة التعليم العالي على زيادة عدد المقبولين في الجامعات استنادا على مقارنة مع عدد طلبة الجامعات في بلدان عربية واقليمية. هناك مشكلة في هذه الارقام لان طريقة حسابها مبهمة وتعتمد طرق مختلفة فهي من الممكن ان تكون نسبة الطلبة الحاصلين على الشهادة الاعدادية والذين تم قبولهم في التعليم العالي الجامعي والتقني والمهني في سنة محددة او بحساب نسبة المقبولين في هذه المؤسسات والخريجين باجمعهم من مجموع النفوس او لكل مائة الف من السكان، او بحساب نسبة الالتحاق الاجمالية من مجموع السكان في سنة معينة، او كما هي عليه في تقرير الوزارة الذي اعتمد على حساب نسبة الالتحاق بالتعليم العالي الى السكان في الفئة العمرية 18-23. وفي بعض البلدان تحسب النسبة باعتبار الفئة العمرية 17-

تثير احصائيات التقرير التباسا كبيرا حول الجامعات العراقية لانه لا يأخذ بنظر الاعتبار عدد الطلاب وعدد الجامعات في منطقة الحكم الذاتي لاقليم كردستان بينما يعتبر نفوس الشعب العراقي 33 مليون متضمننا بذلك عدد نفوس القاطنين في اقليم كردستان. وضم التقرير خطأ اخر الا وهو الجدول الذي وضع تحت عنوان "الجامعات الحكومية منذ تأسيس الدولة العراقية ولغاية نهاية 2010 " والذي ضم اسماء 19 جامعة لا يوجد بينها جامعات صلاح الدين والسليمانية ودهوك وكردستان. لقد كان من الاجدر الاشارة الى عدد الطلبة والتدريسين في منطقة كردستان العراق وعدد المبتعثين وعدد الجامعات وغيرها من المعلومات المشتركة مع ذكر مصدرها لانها ستساعد على اعطاء صورة عن التعليم العالي في العراق ككل وتظهر العراق موحدا على حقيقته بالرغم من وجود وزارتين للتعليم العالي والبحث العلمي. ولو كنت العراق موحدا على حقيقته بالرغم من وجود وزارتين للتعليم العالي والبحث العلمي. ولو كنت العالي مؤا التقرير لاضفت مقارنات باستخدام عدد من المعايير والارقام المشتركة في المركز والاقليم.

عموما لا توجد احصانيات في التقرير عن تكافؤ الفرص بين الذكور والاناث، ولا يوجد دليل على النسبة الجندرية بين اعضاء الهيئة التدريسية، ولا عن نسبة المبتعثين الى الخارج حسب الجندر والعمر، ولا يتضمن التقرير مؤشرات الكفاءة كنسبة التأطير الحقيقية (طالب) تدريسي من حملة الدكتوراه الغربية) حيث انه يشير فقط الى ان نسبة عدد التدريسين الى عدد الطلاب هي 1:01 وهي نسبة محترمة، الا انها تاخذ مجموع التدريسين من حملة الماجستير (وهم في الحقيقة معادلين لدرجة معيد في نظام التعليم العالي السابق ولا اعرف الماجستير (وهم في الحقيقة معادلين لدرجة معيد في نظام التعليم العالي السابق ولا اعرف المختلفة في الكليات والاقسام الطبية والعلمية والتكنولوجية والهندسية والانسانيات واللغات المختلفة في الكليات مهمة لمعرفة اتجاهات التطور المعرفي والمهني لسد حاجات السوق. ولم يتطرق التقرير الى الدراسات المسانية واعداد الطلبة فيها ولم يتم درج اعدادهم ضمن اعداد الطلبة في الجامعات بالرغم من ان شهاداتهم معادلة لشهادات الدراسات الصباحية ولا تختلف عنها (على عهدة الوزارة) جوهريا في المضمون والمحتوى. واخيرا، حبذا لو توفرت معلومات عنها (على عهدة الوزارة) جوهريا في المضمون والمحتوى. واخيرا، حبذا لو توفرت معلومات وامثلة رائدة على دور المعلومات الالكترونية في نظام التعليم العالى العراقي.

مركز أضواء للبحوث و<sup>1</sup>الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

وبالرغم من تأكيد التقرير على معدلات الانتاج البحثي الا ان معدلاته لم تكن حسب تصنيف اي اس اي وسكوبس، ولا يحتوي التقرير على اي من مؤشرات الانفاق على التعليم العالي. كما ان الاحصاءيات لم تتبع التصنيف الدولي المقنن للتعليم (اسكد) والمطبق في اليونسكو والذي يعتبر اداة مناسبة لجمع وتبويب البيانات الخاصة بالتعليم وتصنف البرامج التعليمية ضمن محورين هما مستويات التعليم ومجالاته. ويفتقر التقرير الى معدلات الانفاق الحكومي على التعليم العالي: كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، وكنسبة من مجموع الانفاق الحكومي على التعليم.

ومما يلفت النظر هو اهمال التقرير كليات ومعاهد هيئة التعليم التقني فيما عدا مقارنة اعداد خريجيها باعداد خريجي الجامعات الحكومية والكليات الاهلية في جدول يضم اعداد الخريجين من الدراسات الاولية بالرغم من ان هذا النوع من التعليم يعتبر جزء لا يتجزأ من التعليم العالي حسب احصائيات اليونسكو والمنظمات العالمية. يبلغ مجموعها الكلي خارج اقليم كردستان 44 كلية ومعهد تضم بما يقرب من نسبة 30% من اعداد الطلبة المقبولين في التعليم العالي، وفيها تم قبول ما يقرب من 50 الف طالب في عام 2013. انه من الغريب ان يتضمن التقرير الكليات الاهلية بينما يهمل الكليات والمعاهد التقنية الحكومية والتي تعتبر بكافة المعايير افضل واهم من الكليات الاهلية. ومن دراسة الجدول المشار اليه اعلاه يتضح لنا الاهمال الكبير لهذا النوع من التعليم العالي حيث يمثل اعلى معدل لخريجي الكليات التقنية حوالي 3% من مجموع الخريجين. من هذا يبدو ان هناك حاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة في عدد الطلبة في الكليات المقاية بالتركيز الشامل على تطبيق معايير الجودة والتميز واعادة الاعتبار لهذا النوع القوى العاملة بالتركيز الشامل على تطبيق معايير الجودة والتميز واعادة الاعتبار لهذا النوع التعليم، وتحسين صورته وتثمين الثقافة التكنولوجية.

يتحدث التقرير عن ضرورة منح الجامعات "اعلى درجات الاستقلالية وتحريرها من قيود المركزية الصارمة" ولكنة لا يقدم ادلة كافية على طريق تحقيق هذا الهدف. وفيما عدا توفر النيات الصادقة بهذا الشأن وتسهيل بعض الاجراءات الجامعية من دون الحاجة الى انتظار موافقة الوزارة لا يتوفر لدينا اي دليل على وجود فهم واستيعاب لمتطلبات تحقيق هذا الشرط الذي تعتبره الوزارة اساسيا لكي يأخذ التعليم العالي طريقه الى "التقدم والنماء". اريد توضيح اهداف الاستقلالية بالمفهوم المتعارف عليه دوليا ويمكن مراجعة كتاباتي السابقة حول الموضوع لمزيد من التوضيح. تهدف الاستقلالية الى حماية الجامعة من تدخل المسؤولين الحكوميين في ادارة المؤسسة، خاصة بشأن القضايا المتعلقة باختيار الطلاب، وتعيين وعزل أعضاء هيئة التدريس ورئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات، وتحديد محتوى التعليم الجامعي ومراقبة معايير التدريس والبحث، وتحديد حجم ومعدل النمو، وتحديد التوازن بين المهمة والدراسات العليا، واختيار المشاريع البحثية وحرية النشر، وتخصيص الاموال للصرف على مختلف مشاريع الإنفاق. اين هي الاستقلالية التي يتحدث عنها التقرير من هذه الاهداف؟ المشكلة الاخرى التي تواجه تخويل بعض الصلاحيات للجامعات هو حسب ما فذر التقرير بان "المهمة الاصعب، اقناع الجامعات نفسها بضرورة عدم التردد في استخدام فده الصلاحيات"، لكن التقرير لم يبين السبب في تردد الجامعات استخدام الصلاحيات الجددة .

مركز أضواء للبحوث والدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org مقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء



برأي انه يكمن في ابقاء العقوبات في يد الوزارة، وهذا ما يمنع الجامعات من ممارسة صلاحيات جديدة بينما يسلط سيف ديمقليس على رقبة كل مسؤول وتدريسي في الجامعة فحينئذ لا يمكن تصور ان الجامعة تمتلك استقلالية حقيقية.

والغرابة في التقرير تكمن في تضمنه جدولا يضم اعداد التدريسين الحاصلين على عضوية مجلات "عالمية" والتي يعنى بها عضوية تحرير المجلات التي يزعم بانها عالمية حيث انها في الغالب مجلات زائفة. مع هذا فان التقرير اهتم بالبحث العلمي فتضمن مجموعة من المعلومات حول المكتبة الافتراضية والمحرك البحثي للمجلات المحكمة وموقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية المتضمن على اكثر من 69 الف بحث، واشار الى عدد البحوث المنشورة في المجلات غير العراقية "العالمية" ذات معامل التأثيروالتي شهدت زيادة كبيرة ففي خلال سنتين ازداد العدد من 46 في عام 2010 الى 178 في عام 2012 ، وهي بالرغم من تواضع العدد قياسا الى عدد التدريسين الهائل ومراكز البحوث في الجامعات العراقية تعتبر زيادة مذهلة، ولو استمرت الزيادة بنفس هذا المعدل فائنا نتوقع ان يقارب عدد البحوث المنشورة في المجلات المحكمة الالف بحث في عام 2014. ومع الاسف لا يوفر التقرير معيارا مهما وهو المعدل الاجمالي لعدد البحوث المنشورة للتدريسي والباحث، لكن اي منا يستطيع اشتقاقه المعدل الاجمالي لعدد البحوث المنشورة لمحبي البحث العلمي والمؤمنين بقدرة الباحث العراقي.

التقرير يفتقر الى جدول يبين فيه نسبة البحوث المنشورة عالميا ومحليا الى عدد اطاريح الماجستير والدكتوراه ولو توفرت مثل هذه المعلومات لكانت معيارا واقعيا للمستوى العلمي للدراسات العليا ولاطاريحها. والغريب ان التقرير يشير في جدول خاص الى اعداد المقبولين في الدراسات العليا ضمن قنوات خاصة منها قناة ابطال الرياضيين وقناة السجناء السياسين وقناة ذوي الشهداء وقناة النفقة الخاصة. لا عجب من هذا الاسلوب في القبول لان الحالة السياسية والاجتماعية العراقية تفرض نفسها على سياسات التعليم العالى فتحد من تطويره.

يظهر التقرير ضعفا واضحا في تطبيق برنامج الاستاذ الزائر بالرغم من التوسع الكبير من الانفتاح على بلدان ومؤسسات تعليمية كثيرة حول العالم حيث يشير الى استضافة الجامعات العالمية لتسعة عشر تدريسيا وباحثا فقط. الا ان التقرير يحتوى على علامة مضيئة بالنسبة للبحوث المشتركة مع المراكز والمؤسسات البحثية العالمية حيث يتميز مركز بحوث علوم المياه في جامعة البصرة باحد عشر مشروع بحث مشترك مع مراكز بحثية في الولايات المتحدة والسويد والنمسا وبولندا وايطاليا وايران، مما يثير السؤال عن اسباب ندرة التعاون المشترك بين المراكز البحثية العراقية الاخرى والمؤسسات العلمية الاجنبية.

التأليف والترجمة مع اهميتها خصوصا في مجتمع اكاديمي ضعيف الانتاج البحثي انخفظ من 847 كتابا في عام 2010-2009 الى 494 كتابا في عام 2011- 2012 من بينها 23 كتابا مترجما فقط. من الغريب ان لا تهتم وزارة التعليم العالي في هذا النوع من انتاج ونقل المعرفة. لقد سبق وان اشرنا الى عدد من الاحصائيات التي تصدم العقل عن العرب وكمثال على هذا التخلف اعتمدنا الاحصائيات التي تذكر "ان نسبة قراءتهم تعادل 6 دقائق سنويا في مقابل 200 ساعة للفرد الاوربي، وبأنه لا يطبع اكثر من ثلاثة كتب لكل مليون عربي في مقابل 600 كتاب

مركز أضواء للبحوث و<sup>2</sup>الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير

www.adhwaa.org





لكل مليون اوربي، علما ان عدد النسخ المطبوعة لكل كتاب لا تزيد عن 3000 نسخة في العالم العربي، بينما تزيد عدد النسخ المطبوعة على عشرات الالوف في أوربا، وحاليا لا تزيد عدد الكتب المترجمة منذ عهد المأمون عن عدد ما تترجمه اسبانيا خلال سنة واحدة." ولقد سبق لي ايضا ان قدمت الاقتراح التالي للوزارة: "يوجد في الجامعات العراقية عدد هائل من الاساتذة جلهم على معرفة عميقة باللغات العالمية خصوصا الانكليزية والفرنسية والألمانية، وكثير منهم أساتذة للغات العالمية، ولديهم اطلاع واسع على الفكر العالمي وقرؤوا من الثقافة والعلوم الغربية بشكل جيد. هؤلاء التدريسيون يشكون من فقر امكانات البحث العمي ويشكون من عدم قدرتهم على انتاج المعرفة عن طريق البحث الاكاديمي لعدم توفر الاموال والأجهزة والمعدات والمكتبات، وبات همهم هو الاطلاع على ما هو مستجد من المعارف العالمية من منابعها الأصلية. هؤلاء الاساتذة لو استثمرت جهودهم وإمكانياتهم بصورة مثمرة في الترجمة لامكن لكل واحد منهم اصدار كتاب واحد مترجم في السنة على الاقل. ونعني هنا اننا سنستطيع من انتاج آلاف الكتب في السنة الواحدة، ولربما اكثر ما انتج لقرون من الزمان". كنت اتمنى لو اخذت الوزارة بهذا الاقتراح وقامت بتشجيع الاساتذة على الترجمة والتأليف.

وفي محور الاطار العام لتطوير وتحديث مناهج التعليم العالى تجد الكثير من الحديث عن مشاريع الوزارة منها وضع اطار عام لمناهج التعليم الجامعي وهو وثيقة جامعة لجميع المناهج وتضم معظم الاسس التي يقوم عليها التعليم من التوجه والمبادئ الاساسية الى خصائص عملية التطوير واهداف واليات تنفيذ الاطار العام للمناهج. كان بودى لو ان الوزارة تريثت باصدار تقريرها الى حين البدء في تنفيذ هذا المشروع الذي هو برأي يجب ان يكون في قمة مشاريع الوزارة ويجب ان تتوفر له كافة مستلزمات نجاحه خصوصا التخصيصات المالية للتدريب وعقد الورش والاستعانة بالخبرات الاجنبية، فنجاح تنفيذه يمكن ان يؤدي الى احداث التوازن بين الاستجابة الكمية للضغوط السياسية والاجتماعية والذي تتمركز عليه السياسة الحالية للوزارة وبين متطلبات سوق العمل التي تركز على النوعية المرتكزة على مبدأ المهارة والكيف. انه مشروع هائل ومعقد لتجويد المخرجات ويحتاج تنفيذه الى خبرات كبيرة قد لا تتوفر الوزارة لها لذا يتوجب عليها البدع بتنفيذه على شكل تجربة في جامعة او جامعتين تشمل عدد محدود من الدراسات العلمية والانسانية في اقسام خطت خطوات متميزة في تقييم الاداء وضمان الجودة وكتابة تقرير التقييم الذاتي وخطة تحسين وذلك لضمان وجود الوعى والخبرة اللازمتين بين اعضاء الهيئة التدريسية قبل بداية المشروع، كما يجب ان تتفهم الوزارة ان تطوير وتحديث المناهج يجب ان يتضمن الغاء ودمج عدد من البرامج والشهادات وانشاء اخرى جديدة، وان تبنى المناهج الجديدة على اساس مخرجات التعلم للبرنامج الاكاديمي والمساقات، وان ترتبط هذه بدورها بتقييم الطلاب والامتحانات بحيث يستند التقييم الى الاداء اكثر مما يستند الى قياس التحصيل. التقرير يؤكد على ضرورة ان تكون العمليات التي تقع ضمن هذا المشروع مخططة ومنهجية ومستدامة، وهنا لابد من التذكير بان من اهم اسباب فشل المشاريع هو اما ان يكون هناك خطأ في التخطيط او خطأ في التنفيذ.

> مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





كخلاصة للموضوع، اننا وبالرغم من هذه الارقام التي تدل وبدون شك على نمو كبير في عدد الطلاب وعدد الجامعات، الا انه وباعتراف جيل كامل من الاكاديمين والتدريسين توجد أزمة في الجامعات. تنبع هذه الازمة من مشاكل حقيقية في هيكلية وادارة التعليم العالي وفي مركزية الادارة وفي عدم وجود هيئة تدريسية مدربة تدريبا جيدا وعدم تتبع التطورات العالمية وكذلك تعود هذه الازمة الى انعدام البيئة الاكاديمية المفضية للتعلم والتعليم. لا يقدم التقرير اية معلومات او احصائيات عن تلبية حاجة السوق والمجتمع الفعلية من مختلف الاختصاصات الاكاديمية والشهادات خصوصا ان الشواهد كثيرة على ان الابتعاد عن قاعدة "السوق يحدد عدد طلبة الاختصاصات" يؤدي الى "انشاء جامعات ضعيفة وتوسيع دراسات ليس لها اهمية واغراق مؤسسات الدولة بموظفين لا حاجة ولا دور لهم في تسيير هذه المؤسسات، مما يؤدي بدوره الى تضخم جهاز الدولة فيصبح تغيير النظام الادراي البيروقراطي اكثر صعوبة. كما ان الابتعاد عن هذه القاعدة يؤدي الى خفض مستوى الجودة في الجامعات نتيجة قبول اعداد كبيرة من ذوي المعدلات الواطنة فيها، وابتعاث طلاب للدول الاجنبية من غير افضل المتفوقين ما ذوي المعدلات الواطنة فيها، وابتعاث طلاب للدول الاجنبية من غير افضل المتفوقين

الجامعات تتوسع الا انها في ازمة! يبدو في هذا القول تناقض؟ السبب في ان التوسع (اي الكم) تحكمه في عراق اليوم عوامل هي غير تلك العوامل التي تحكم مستويات التعلم والتعليم (اي النوع)

التوسع الكمي لا يأخذ بنظر الاعتبار بدرجة كبيرة ضرورة وجود عدد ملائم من علماء واساتذة متمرسين وثقافة مجتمعية للجامعة وبيئة اكاديمية بل ما يهمه هو مجرد وجود قاعات ومدرسين وكفى الله المؤمنين شر القتال! في فلسفة الكم الجامعة هي شهادة البكلوريوس. اخيرا، اسأل الوزارة عن امكانياتها الفنية التي لم تستطع ان توحد الاشكال البيانية بحيث كثرت الاخطاء فيها واختلف الواحد عن الاخر في عرض النتائج فمنها ما يظهر تتابع السنين نحو اليمين ومنها الاخر نحو اليسار، فأين هي الحرفية المهنية يا وزارة المعرفة؟



مركز أضواء للبحوث و الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير





### سياسة العراق الخارجية<sup>8</sup>



منذ انطلاق التجربة الديمقراطية في العراق لم نشهد توحيدا للخطاب الخارجي العراقي فكل مكون كان يتبنى خطابا مختلفا بما يتوافق مع رغباته ومصالحه، الأمر الذي جعل العالم يتعامل مع العراق على أساس المكونات.

وتلعب السياسة الخارجية دورا مهما في تكوين صورة عن المشهد الداخلي بما يسهم في اتخاذ المواقف الدولية تجاه البلد فكثيرا ما سمعنا ربط التدخل الأميركي والدولي ومساعدة العراق ضد تنظيم "داعش" بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضمن مشاركة الجميع، وهذا يعكس رؤية أميركية بأن هناك أطرافا ومكونات غير مشاركة في الحكومة السابقة وهذا عكس الواقع الذي تشهده العملية السياسية التي تعاني من المحاصصة الطائفية والقومية والمذهبية منذ انطلاق التجربة الديمقراطية حيث تشارك جميع المكونات حسب نسبها في المجتمع وتتقاسم المناصب

ومن جانب آخر فان الموقف الأميركي من جرائم "داعش" الأخيرة في العراق جاء متأثرا بالسياسة الخارجية غير المتزنة فكان يحمل الكثير من الازدواجية لا سيما في عدم تدخله لمنع تمدد "داعش" في الموصل وصلاح الدين صوب بغداد والمدن الأخرى بينما اختلف الموقف الأميركي من اقتراب "داعش" من حدود إقليم كردستان، وهذا يعكس حقيقة مهمة وهي ان الولايات المتحدة الأميركية تتعامل مع العراق على أساس المكونات والقوميات والطوائف كما يعكس حقيقة أخرى وهي ان حكومة الإقليم نجحت في سياستها الخارجية وتمكنت من إقناع الولايات المتحدة بأن تكون لها مصالح في أربيل لتدافع عنها وتحميها من خطر "داعش." ومن خلال خطابات الرئيس اوباما وجدنا أنه يعكس وجهة نظر بعض السياسيين العراقيين في مسألة التهميش والإقصاء ووجدنا بأنه أصبح يطالب بتشكيل حكومة جديدة تضمن مشاركة الجميع ما يعكس نجاح تلك الأطراف التي تدعي التهميش بإقناع الإدارة الأميركية عبر الزيارات المكوكية التي كانوا يقومون بها بأن الحكومة السابقة كانت لا تمثل الجميع وأنهم كانوا يعانون الإقصاء والتهميش على الرغم من معرفة الجميع بأنهم كانوا مشاركين في الحكومة بثلث الوزارات ويمناصب رئاسية وحكومية متعددة.

هذه القناعات الأميركية كانت وراء الضغط على الكتل السياسية العراقية لتتجاوز المخرجات الديمقراطية ونتائج الانتخابات واللجوء الى المحاصصة لتحقيق ما تراه أميركا شراكة وطنية جاءت بديلا لمشروع الأغلبية السياسية.

<sup>8</sup> إياد مهدى عباس - شبكة الاعلام العراقي





الحكومة العراقية المنتهية ولايتها وأصحاب مشروع الأغلبية السياسية دفعوا ثمن إخراجهم للقوات المحتلة من العراق كما انهم لم ينجحوا في بناء علاقات ودية مع الإدارة الأميركية بينما نجح الآخرون في إقناع أقوى دولة في العالم في الوقوف الى جانبهم حتى لو كان ذلك على حساب المفاهيم الديمقراطية وعلى حساب الأمن الوطني ونقصد هنا عدم تدخل أميركا لحماية العراقيين من خطر "داعش" حيث صرح الرئيس الأميركي بصراحة بأنه لم يتدخل في الموصل وصلاح الدين لأن ذلك سيكون دعما للحكومة العراقية وللمالكي.

ما نريد ان نقوله هذا هو أن على الولايات المتحدة الأميركية ان تتعامل مع العراق على أساس العراق العراق الموحد وليس على أساس المكونات، كما يقع على عاتق المكونات العراقية الأصيلة ان توحد صفوفها وأن تغادر سياسية العزف على اسطوانة التهميش والإقصاء لكي نتمكن من بناء علاقات متوازنة مع دول العالم على أساس المصالح المشتركة التي تضمن حقوقنا ومصالحنا جميعا.



# élģiel

مركز أضواء للبحوث و2 الدر اسات الإستراتيجية أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير